

أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة في إطار الإصلاح الميزانياتي الجديد 2023- دراسة ميدانية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، والرقابة الميزانية بولاية المسيلة-

The Importance of Controlling the Preparation of Budgetary Management Documents for Public Investment Expenditures in Rationalizing State Spending within the Framework of the New Budgetary Reform of 2023 – A Field Study at the Directorate of Programming and Budget Follow-up and the Budgetary Control Authority in M'sila Province -

بلقيل نورالدين جامعة المسيلة -الجزائر- noureddine.belgueliel@univ-msila.dz	عماري تقي الدين* جامعة المسيلة -الجزائر- takieddine.ammari@univ-msila.dz
--	--

تاريخ النشر: 2025/12/ 19

تاريخ القبول: 2025 /10/ 31

تاريخ الاستلام: 2025 /09/ 17

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة وهذا من خلال ما جاء به الإصلاح الميزانياتي الجديد ابتداء من سنة 2023، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بالمعالجة والتحليل لأراء 43 فردا من العاملين بهيئتي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة، بحكم أن الهيئتين لهما دور في عملية المرافقة والرقابة لإعداد وثائق التسيير الميزانياتي الجديدة التي جاءت بها الاصلاحات الميزانياتية الجديدة، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانة المصممة كأداة لتحليل الاجابات الخاصة بأفراد العينة، وتم الاستعانة بالأساليب الاحصائية اللازمة لاختبار الفرضيات، حيث توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة تأثير موجبة بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغيرات المستقلة) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع)، وهو ما يعني أن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يساهم فعلا في ترشيد نفقات الدولة .

الكلمات المفتاحية: وثائق التسيير الميزانياتي الجديدة ، وثائق مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية ، وثائق مسؤولي الأقسام العملياتية ، نفقات الاستثمار العمومي ، ترشيد نفقات الدولة.

تصنيف JEL: H05 ; H54 ; H06 ; H38

Abstract :

Through this study, we attempted to identify the importance of controlling the preparation of budgetary management documents for public investment expenditures in rationalizing state spending, in light of the new budgetary reform introduced starting from 2023. To achieve the objectives of the study, we processed and analyzed the opinions of 43 employees working in the Directorate of Programming and Budget Follow-up and the Budgetary Control Authority in M'sila Province, given that these two institutions play a role in accompanying and monitoring the preparation of the new budgetary management documents introduced by the reforms. Data were collected through a questionnaire designed as a tool to analyze the responses of the sample members, and the necessary statistical methods were employed to test the hypotheses. The study concluded that there is a positive causal relationship between controlling the preparation of budgetary management documents for public investment expenditures (independent variables) and the rationalization of state spending (dependent variable), which means that such control effectively contributes to rationalizing state expenditures.

Keywords: New budgetary management documents , Ministry of Finance budget-related documents, Operational department managers' documents, Public investment expenditures, Rationalization of state spending.

JEL classification codes: H05 ; H54 ; H06 ; H38

مقدمة:

اتجهت الجزائر إلى تطبيق إصلاح ميزانياتي جديد نفذته بداية سنة 2023، فبعد تحضيرات عديدة قامت بإصدار القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية بغية التحكم أكثر في النفقات العامة من جهة وتطبيق لمعايير الشفافية الدولية ذات الصلة بالمالية العامة من جهة أخرى، وعلى الرغم من التأخر في تطبيق بنود هذا القانون الى غاية ميزانية سنة 2023 من خلال صدور قانون المالية لسنة 2023 إلا أنه رافق ذلك عديد النصوص والمناشير وغيرها التي تشرح وتوضح كيفية التطبيق السليم لهذا التسيير الجديد.

إن الانتقال من إعداد ميزانية وفق نظام يعتمد على الوسائل من خلال القانون السابق 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية إلى إعداد ميزانية وفق نظام مرتكز على النتائج والأداء من خلال القانون العضوي 15-18 يتطلب التحكم أكثر في الاداء والتنفيذ من أجل ضمان التوافق بين الأولويات والنتائج المحددة وكذا الوصول الى الأهداف المحددة سلفا وفقا لمؤشرات قياس واضحة، ويأتي كل هذا من خلال وضوح الأدوار والمسؤوليات في مختلف المستويات حتى يتم التمكن من تطبيق منهج التسيير الحديث.

إن من أهم ما جاء به هذا القانون هو الهيكلة الجديدة التي تخص الإيرادات والنفقات خاصة، والتي تدخل في الوصول الى تحسين نظام التقديرات وبالتالي التحكم في ميزانية الدولة عامة بشكل أكثر رشادة وحكمة .

وتعتبر نفقات الاستثمار العمومي تحت المسؤولية المالية للدولة والتي يدخل إنجازها في تجسيد السياسات العمومية المحددة مسبقا من طرف الحكومة لأجل تحقيق أهداف المصلحة العامة . ومن أجل نجاح تنفيذ هذه النفقات تحتاج العملية إلى وجود وثائق تسيير ميزانياتي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية المتعلقة بتغطية نفقات الاستثمار .

إن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي على ترشيد نفقات الدولة مما يساهم في أن تكون النتائج الاجمالية للمالية العامة متطابقة مع التنبؤات الاولى خاصة ما تعلق بالتحكم في الغلاف المالي الموجه لهذه العمليات .

الإشكالية:

إن تعدد الوثائق وتشعبها أحيانا خاصة مع السنوات الأولى لتطبيق الإصلاح الميزانياتي واختلاف المسؤوليات والأدوار في مختلف المستويات كوجود مسؤول محفظة البرنامج و مسؤول البرنامج و مسؤول الوظيفة المالية وتنفيذ ما هو مطلوب منهم والوصول الى بلورة مستخرج وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار والذي يبلغ لمسؤول النشاط، يلزمه التحكم الجيد في الاعداد والتنسيق لهذه الوثائق لما لها من

أهمية على العملية ككل. و بالتالي فعملية التحكم في إعداد هذه الوثائق والتنسيق بين مختلف المسؤولين الفاعلين يمكن أن يؤثر على ترشيد هذه النفقات والمالية العامة للدولة بشكل عام، خاصة وان تعدد الوثائق التفصيلية يزيد من حكمة الميزانية العامة، بالإضافة الى كون هذا النمط الجديد من التسيير المصاحب للإصلاح الميزانياتي فرض وجود وثائق عديدة و متشعبة يصعب أحيانا فهمها .

حقيقة إن التحكم في إعداد هذه الوثائق بالنمط التسيير الجديد يعني وجود كفاءة في الادارة المالية للدولة، كما يعبر عن توفر بيئة ادارية منضبطة فيها تطبيق جاد للمعرفة المكتسبة والخبرات، وكل هذه المقومات تساهم في ترشيد النفقات لأنه ينجر عنها تحديد دقيق لحجم الانفاق الأمثل، وتحديد دقيق لمقدار و وقت النفقة، وتوافر للمعلومات وانسيابها بين مختلف الفاعلين (مسؤول محفظة البرنامج و مسؤول البرنامج و مسؤول الوظيفة المالية...الخ) بالإضافة الى وجود آليات رقابية فاعلة (مديريات البرمجة ومتابعة الميزانية والرقابات الميزانياتية مثلا) وغيرها ، فكل هذا يعبر حتما عن وجود ترشيد في نفقات الدولة .

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية كما يلي:

ما أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة ؟

- هل توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار

التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة.

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي

تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

- توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة

لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

أهداف الدراسة :

إن عملية تتبع الانفاق العام بطرق تسمح بوجود حكمة و رشادة أكثر تعني في إحدى جوانبها تحديد المسؤوليات والأدوار بدقة لمختلف الفاعلين في إعداد وتنفيذ هذا النوع من الاستثمارات وعليه فالتحكم في هذه الأدوار الجديدة لمختلف المسؤولين مهم جدا لأداء عالي المستوى، وهو ما يضمن تحسين إدارة شؤون المالية العامة للدولة بشكل عام، و تحضى متغيرات موضوع البحث والتي يراد إبرازها باهتمام جدي خاصة في الميدان التطبيقي لها كونها تتجلى في وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية من جهة و وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية من جهة أخرى ، ومدى مساهمة التحكم في إعدادها في ترشيد نفقات الدولة والتحكم تقنيا في إعداد الميزانية العامة. لذا فإن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بشكل عام هي:

- التعرف على وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي .
- معرفة مدى التحكم في إعداد هذه الوثائق و تأثير ذلك على رشادة نفقات الدولة .
- معرفة مدى إدراك أفراد عينة البحث لأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق في ترشيد نفقات الدولة
- تقديم حلول وتوصيات بناء على نتائج الدراسة .

المنهج المستخدم وكذا أدوات التحليل:

من أجل التعرف على مدى مساهمة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة و كذا اختبار فرضيات الدراسة بناء على آراء العينة التي تمت عملية استجوابها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يمكننا من تحليل العلاقة والمساهمة في تفسير الظاهرة المدروسة، حيث أنه زيادة على الوصف الدقيق لها فإنه يساعدنا في التعبير عنها كيفيا و كميا، و حتى تتمكن من تحقيق هدفنا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، منها الكتب العلمية، المداخلات الوطنية والدولية، القوانين والمراسيم، الوثائق والتقارير...الخ، بالإضافة إلى أدوات أخرى خاصة بجمع البيانات من مصادر أولية كالاستبيان ، المقابلة ، الملاحظة ، و الأدوات الإحصائية...الخ.

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى العناصر الرئيسية التالية :

- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي التي جاء بها الإصلاح الميزانياتي الجديد 2023 .
- ترشيد نفقات الدولة .

- الإطار الميداني للدراسة .

I- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي التي جاء بها الاصلاح الميزانياتي الجديد 2023
نركز في هذا العنصر على وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية، وتلك التابعة لمسؤولي الأقسام العملية، و كفيات ترميز مقررات هذه الوثائق بنوعها .

1. تعريف النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها : " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) " (محزري، 2003 ، صفحة 56).
كما تعرف بأنها : " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق النفع العام " (ساحل، 2020 ، صفحة 52).
وتعرف ايضا بأنها : " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعا لحاجة عامة " (دراز، 1999 ، صفحة 381).
وعموما يمكن القول بأن النفقات العامة هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بصرفها بغية تحقيق منفعة عامة.

2. نفقات الاستثمار العمومي في الجزائر

وفقا لما أقره المشرع الجزائري فإن أعباء ميزانية الدولة تجمع حسب تصنيفات متعددة، وهي التصنيف حسب النشاط، التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة، والتصنيف حسب الهيئات الادارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها (قانون عضوي رقم 15-18 المادة 28، 2018).

وتتضمن أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية، الابواب التالية (قانون عضوي رقم 18-15 المادة 29، 2018) :

- نفقات المستخدمين .
- نفقات تسيير المصالح .
- نفقات الاستثمار .
- نفقات التحويل .
- أعباء الدين العمومي .
- نفقات العمليات المالية .

- النفقات غير المتوقعة .

إن لنفقات الاستثمار العمومي أهمية كبيرة بالنسبة للدولة من مجموع النفقات، حيث تشمل مجموع المشاريع التي ينبغي إنجازها تحت المسؤولية المالية للدولة، و يتم دراسة طلبات تسجيل هذه البرامج وفقا للأولويات المحددة من طرف الحكومة و الاستراتيجية القطاعية و العوائق الميزانية الكلية المحددة في كل من الإطار الميزانياتي المتوسط المدى و إطار النفقات المتوسط المدى (مرسوم تنفيذي رقم 20-403 المادة 03، 2020).

وتنظم نفقات الاستثمار لميزانية الدولة بشكل رئيسي وفق مادتين أو صنفين هما التثبيات العينية والتثبيات المعنوية (مرسوم تنفيذي 20-354 المادة 08، 2020)، حيث توزع هذه النفقات المصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات على رخص إلزام و اعتمادات دفع وهذا حسب محفظة برامج، وبرنامج وبرنامج فرعي، وهذا ضمن مراسيم توزيع الاعتمادات .

وتجدر الإشارة الى أن رخص الالتزام تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها، أما اعتمادات الدفع فهي تمثل الحد الأقصى للنفقات الممكن الأمر بصرفها أو دفعها خلال السنة لتغطية الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام (قانون عضوي رقم 18-15 المادة 30، 2018).

هذا ويجب أن تدرج عمليات الاستثمار العمومي للدولة المعتمدة عند نهاية المناقشات الميزانية لتحضير مشروع قانون المالية في التقرير حول الأولويات والتخطيط بعنوان برنامج منفصل تم انشاؤه أو برنامج موجود (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 23).

3. وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي

وفقا لما جاء به الإصلاح الميزانياتي الجديد فإن وثائق التسيير الميزانياتي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات و هذا من أجل تغطية نفقات الاستثمار، كما أنه من المعلوم أن مسؤول محفظة البرامج وبتنسيقه مع مسؤول البرنامج ومسؤول الوظيفة المالية يعمل على تبليغ مستخرجات وثائق التسيير الميزانياتي اللازمة لمسؤولي الأنشطة وهذا بالترام مع تبليغ مستخرجات وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل، ويمكن التمييز بين وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار كالاتي (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023):

1.3 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

توجد ستة (06) انواع من المقررات، وهي:

أ- مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) : ويتضمن تسجيل العمليات الجديدة والتي اعتمدت بموجب قانون المالية للسنة، والتي وردت طبعا في التقرير حول الاولويات والتخطيط، حسب البرامج

والبرامج الفرعية، برخص التزام و اعتمادات دفع. و يتضمن هذا المقرر رقمين، تحليلي و آخر ثابت، ومرفق بجدولين، الأول ملخص حسب البرامج و البرامج الفرعية و الثاني مفصل حسب العمليات مع تحديد خصائصها كالوحدة، و المحتوى المادي، و الموقع...الخ.

ب- مقرر إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي (DR) : يتعلق هذا المقرر بإعادة تقييم البرنامج الجاري إنجازه وهذا للعمليات المعتمدة بموجب قانون المالية للسنة حسب البرامج والبرامج الفرعية، برخصة التزام. ويتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، ومرفق بجدولين، الأول ملخص لمبلغ إعادة التقييم حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني يبين بالتفصيل العمليات موضوع إعادة التقييم مع تحديد رقم تفريد العمليات إذا اقتضى الأمر.

ت- مقرر إلحاق اعتمادات الدفع لعمليات الاستثمار العمومي (DC) : هذا المقرر يخص عمليات البرنامج الجاري إنجازه للعمليات المعتمدة بموجب قانون المالية للسنة حسب البرامج والبرامج الفرعية، باعتمادات دفع. ويتضمن هذا المقرر كغيره رقما تحليليا، ومرفق بجدولين، الأول عبارة عن ملخص لمبلغ اعتمادات الدفع حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني يوضح العمليات المعنية مع تحديد رقم تفريدها إذا اقتضى الأمر.

ث- مقرر إعادة الهيكلة أو التعديل (DM) : يختص هذا المقرر بالعمليات موضوع التعديلات دون أثر مالي، كتغيير العنوان، أو تغيير الموقع، أو إعادة الهيكلة، أو تغيير المحتوى المادي...الخ، ويتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، وجدولا واحدا مرفقا تفصل فيه العمليات حسب البرامج والبرامج الفرعية والخصائص موضوع التعديل.

ج- مقرر التحويل (DT) : يتعلق هذا المقرر بتحويل تسيير العمليات من أمر بالصرف إلى أمر بالصرف آخر، ويتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، ومرفق بجدولين، الأول يختص بالعمليات التي ستحول حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني فيه تفصيل للعمليات المحولة لفائدة الأمر بالصرف الجديد حسب البرامج والبرامج الفرعية، كما يحمل رقما ثابتا.

ح- مقرر الإلغاء (DA) : الهدف من هذا المقرر هو إلغاء عمليات أو مقررات تم تبليغها سابقا لفائدة محافظ البرنامج.

2.3 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية

يتعلق الامر هنا خصوصا بمقرر التفريد المعد والموقع من طرف مسؤول النشاط أو النشاط الفرعي عند الاقتضاء . ويؤخذ بمقرر التفريد بناء على :

أ- ملف النضج : والذي يكون محتواه (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 22):

- عرض للأثر التقني الاقتصادي للعملية ، ويحتوي على:

- وصف العملية .
- الاهداف .
- السياق القطاعي والاقتصادي الكلي.
- مبررات العملية .
- الاثر الاجتماعي والبيئي .
- المردودية الاقتصادية للمشروع التي تمكن من تقييم نتائج المشروع .
- تحليل مالي يبين التكاليف، والأعباء، و امكانيات التمويل المختلفة .
- رزنامة التنفيذ والمتابعة وتقييم التنفيذ مع تحديد المخاطر والصعوبات .

- مشروع تمهيدي للتنفيذ ، ويحتوي على:

- التقرير التلخيصي .
- التقدير المالي النهائي الناجم عن الدراسات التقنية للمشروع التمهيدي التفصيلي .
- التقدير المالي الاجمالي لمشروع الاستثمار العمومي للدولة بما في ذلك تكاليف الاقتناء أو التعويض، وكذا الاستغلال والصيانة والترميم .

ب- ملف الصفقة العمومية : والذي يتضمن (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 28) :

- النتائج المترتبة عن إجراء إبرام الصفقة العمومية .

- الوثائق التعاقدية و غير التعاقدية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المتعلقان لاسيما بالصفقات العمومية .

3.3 ترميز مقررات وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

يستند ترميز المقررات بصفة عامة الى منح (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023):

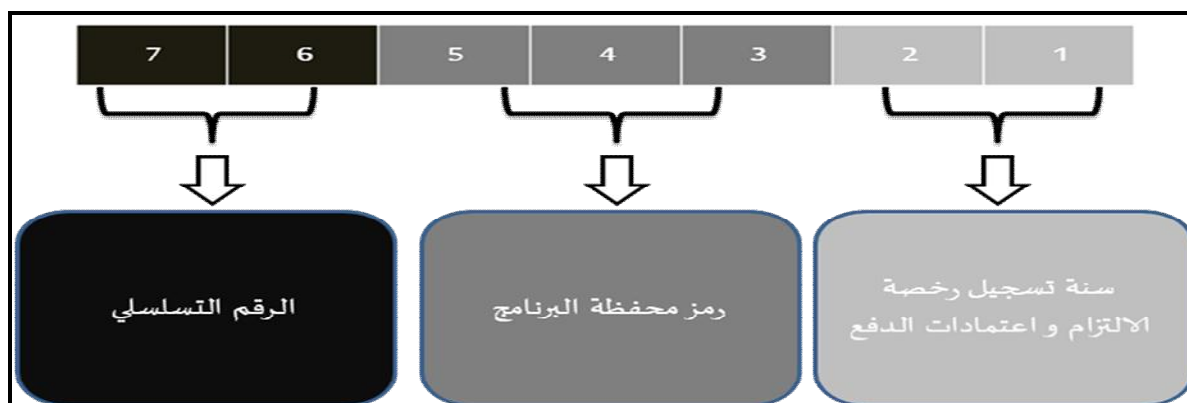
- رقم ثابت.

- رقم تحلیلی.

أ- بالنسبة للرقم الثابت: يمنح لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية فقط وهو يتألف من سبعة أرقام، موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): كيفية منح رقم ثابت لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية على مستوى

مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

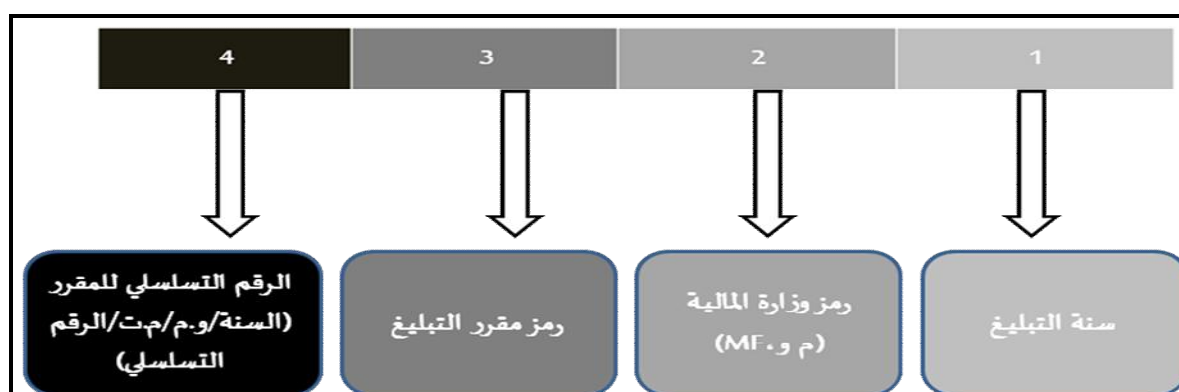


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المنشور رقم 1564 المؤرخ في المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح
كيفية إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

ب- بالنسبة للرقم التحليلي: هو رقم متابعة المقررات مخصص لوزارة المالية. و مضمونه موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): كيفية منح رقم تحليلي لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية على مستوى

مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية



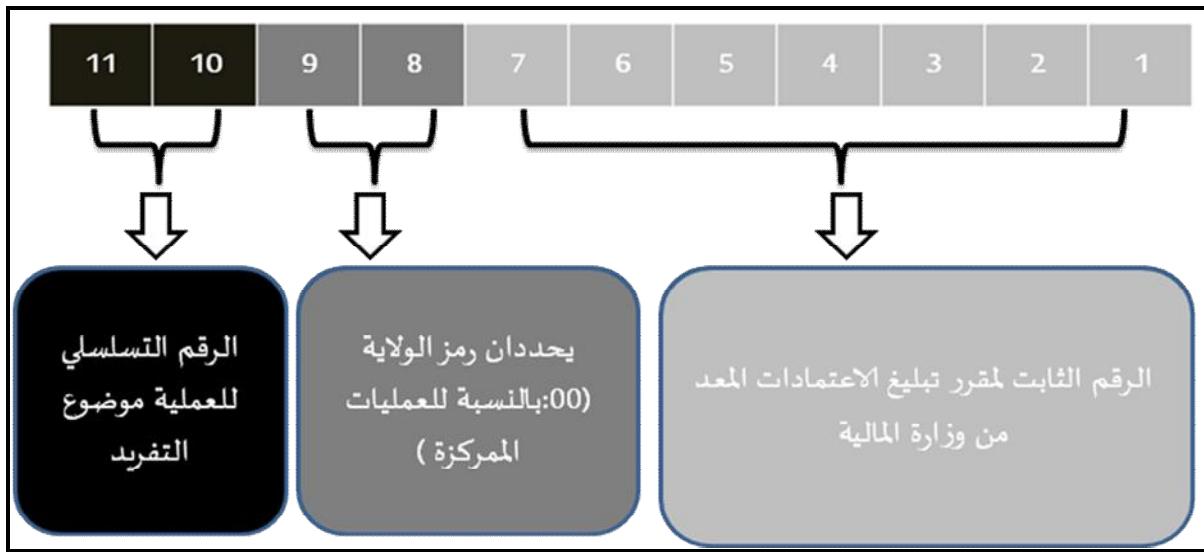
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المنشور رقم 1564 المؤرخ في المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح
كيفية إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

4.3 ترميز مقررات وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية

عملية ترميز المقررات هنا تتضمن (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023):

أ- الرقم الثابت لعملية التفريد : وهو الذي يعاد فيه كتابة الرقم الثابت لمقرر التبليغ و يضاف له رمز الولاية والرقم التسلسلي للعملية المسجلة، ويتكون من احدى عشر (11) رقما موضحة في الشكل التالي:
الشكل رقم (03): كيفية منح رقم ثابت لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية لدى مسؤولي

الأقسام العملياتية

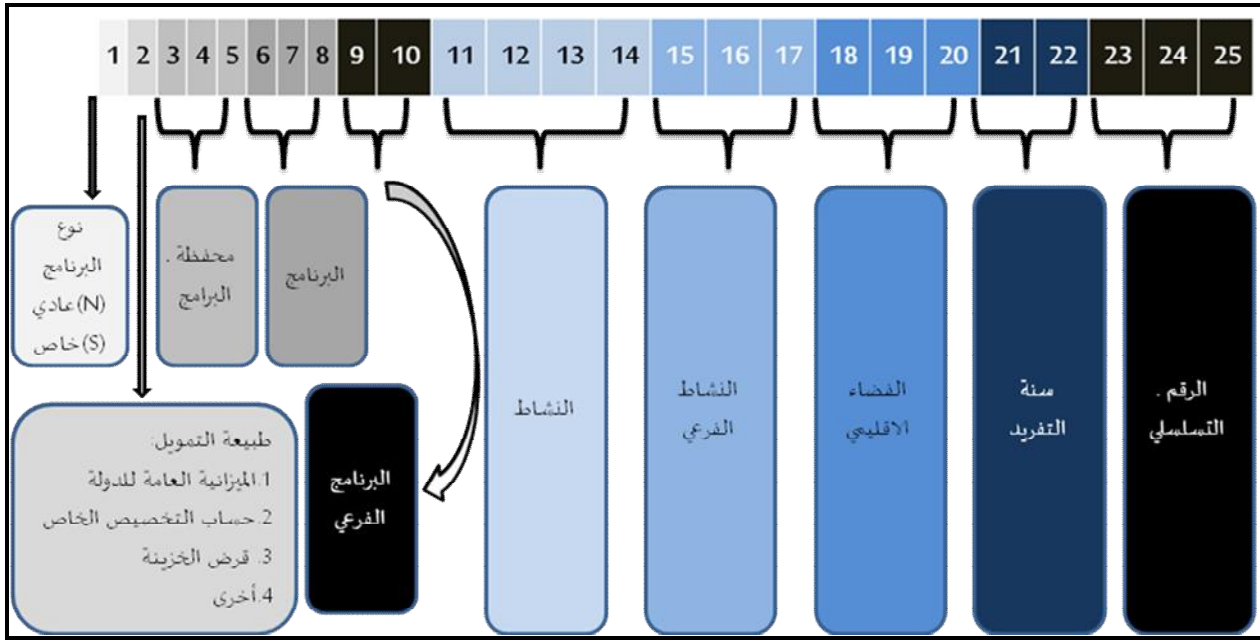


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المنشور رقم 1564 المؤرخ في المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح
كيفية إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

ب- الرقم التحليلي للعملية : وهذا الرقم يتوافق مع الرقم التسلسلي للمقرر وسنة تفريد العملية بالإضافة الى السلطة التي اعدت المقرر، ويتكون من خمسة و عشرون (25) حرفا و رقما موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): كيفية منح رقم تحليلي لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية لدى مسؤولي

الأقسام العملياتية



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المنشور رقم 1564 المؤرخ في المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح كيفية إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

II- ترشيد نفقات الدولة

نحاول هنا إبراز العناصر الأولية التي تلزم لعملية ترشيد النفقات العامة للدولة ثم تبيان المتطلبات اللازمة لعملية تحقيق أهداف الرشادة

1. تعريف ترشيد النفقات العامة للدولة

نظرا لتزايد نفقات الدولة فقد أصبح هناك اهتمام كبير بعملية ترشيد النفقات، لذا أوجدت عديد التعاريف بشأنها، نذكر منها :

يعرف ترشيد النفقات العامة على أنه : "استخدام وتخصيص موارد الدولة بالكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى تؤدي على تعظيم نفع ورفاهية المجتمع" (خناطلة و خلفه، 2020).

كما يعرف بأنه : " العمل على زيادة فاعلية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير و الاسراف إلى أدنى حد ممكن " (حسين عوض الله، 1998، صفحة 65).

ويعرف أيضا بأنه : " التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع " (بن موسى و عيسى، 2016).

وعموما يمكن القول بأن ترشيد النفقات العامة هو السعي نحو إدارة و التصرف في هذه النفقات بأسلوب عقلاني و فعال، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أقصى قدر من المنافع الممكنة.

2. عناصر ترشيد النفقات العامة للدولة

تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة للدولة إلى توفر مجموعة من العناصر والركائز التي تستند عليها، نذكر منها (فرج، 2011-2012، صفحة 90-91):

أ- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل : وهنا توجد عديد الاعتبارات الضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، كالنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى الظروف التي يمر بها المجتمع، وعموما يتم التحديد الدقيق لذلك من خلال تضيق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق .

ب- توجيه النفقات العامة نحو النفع العام: ونعني هنا أن تكون النفقة العامة موجهة نحو إشباع حاجات عامة وليس لتحقيق مصالح خاصة ببعض الافراد أو بعض الفئات التي تتمتع بنفوذ خاص .

ت- إتباع مبدأ الأولوية: احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام وتعظيم منافعه، فالاهتمام بالمشروعات الأقل أهمية يحرم مجالات ومشروعات أخرى أكثر أهمية، وهو ما يؤدي الى تشويه الاقتصاد الوطني.

ث- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: يجب أن تكون المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة جيدة وتعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة، وهذا ما يجنب الدولة نفقات اضافية في الحالة العكسية .

ج- التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة: وهنا يجب أن تكون النفقة في حدود تكلفة العملية بالإضافة الى ضبط الفترة الزمنية اللازمة لعملية تنفيذ النفقة، وهو ما يوفر مستقبلا الجهد والوقت لتحقيق مكتسبات أخرى جديدة .

ح- توافر المعلومات المالية: وهنا يجب أن تتوفر جميع المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وكذا أوجه صرف النفقات المختلفة ، مما يسمح بمراقبة حركة الإيرادات والنفقات مستقبلا .

خ- توفر آليات رقابية فعالة: توفر أنظمة رقابية فعالة يضمن تطابق عملية التنفيذ مع ما تم التخطيط والتحضير له مسبقا، كما يساهم في ضمان التتبع المستمر والمراجعة الدائمة للنفقات المعنية .

3. متطلبات ترشيد النفقات العامة للدولة

تحتاج عملية الترشيد لتحقيق أهدافها على أتم وجه الى وجود مجموعة من المتطلبات التي تعتبر كمقومات رئيسية لنجاح العملية، نذكر منها (دنان، 2015-2016، صفحة 138):

أ- كفاءة الإدارة المالية للدولة: وهي من العوامل الأساسية لنجاح ترشيد الانفاق العام ، لكون هذا الجهاز مكلف بعملية التحضير، الإعداد و التنفيذ، وكلما كان هذا الجهاز متمكن من أدائه بشكل فعال انعكس ذلك على عملية الترشيح .

ب- توفر بيئة ملائمة: يجب توفر بيئة إدارية منضبطة تعمل فيها مختلف الهيئات والوحدات العمومية، كما يجب أن تكون هناك إدارة جيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها للجميع،بالإضافة الى وجود رقابة ومساءلة عليها .

ت- فسخ المجال للقطاع الخاص: وهذا من أجل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة والتحكم في الانفاق وترشيده.

ث- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: ضرورة تقدير الخبرات، و تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة من اجل عملية الترشيح (فرج، 2011-2012، صفحة 93).

حقيقة إن عمل الدولة على ترشيح النفقات أولوية حتمية لتحقيق أعظم المنافع للمجتمع ويساهم في ذلك وجود الإرادة السياسية القوية التي تضمن عديد الأمور المهمة لذلك كالتخصيص الأمثل للموارد، وتحسين الكفاءة، والعمل على تقليل الهدر المالي وغيرها، وهذا كله يساهم في تحقيق التوازن للوضعية المالية للدولة مما يساهم في فتح فرص جديدة لاكتساب المنافع العامة خاصة مع توفر الجهد و الوقت الناجم عن توفر خبرات بشرية تحكمت ونجحت في التسيير الإداري بصفة خاصة.

III- الإطار الميداني للدراسة

في هذا الجزء سيتم العمل على معرفة مدى مساهمة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيح نفقات الدولة وهذا من خلال استعانتنا بدراسة ميدانية تمثلت في الاستبيان وكذا المقابلة الموجهة نحو فئة من العاملين بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة بالإضافة الى العاملين بالرقابة الميزانية بنفس الولاية.

1. مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة ضم عينة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة و الرقابة الميزانية لولاية المسيلة، وتم توجيه الاستبيان لأغلبية العاملين بالهيئتين.

وتم الاستناد الى هذه الفئة لكون مصالح مديريات البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولايات تلعب دورا مهما في سيرورة هذا النوع من النفقات خاصة على مستوى الانشطة غير الممركزة باعتبارها مكلفة بمرافقة العملية وكذا مراقبة مدى سلامة الاجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن ومنحها الرأي بالمطابقة الذي يخص عمليات الاستثمار العمومي الممولة على عاتق الميزانية العامة للدولة، بالإضافة الى

اطلاعها و درايتها بمهام المصالح المكلفة بالتخطيط على مستوى الأنشطة المركزية، كما نجد دور المرافقة والمراقبة الذي تقوم به مصالح الرقابة الميزانية لهذا النوع من العمليات .

وتجدر الإشارة أن كلتا الهيئتين تحت وصاية المديرية الجهوية للميزانية بسطيف، والتي بدورها تعتبر من المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية بالجزائر .

2. الأدوات والأساليب للدراسة الميدانية

1.2 بناء أداة الدراسة

كما أشرنا سابقا وبناء على الدور الهام لكلتا الهيئتين في مساهمة الإصلاحات الجديدة لمالية الدولة، وكون مساهمتهما في مرافقة ومراقبة وحتى في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي ، ومن خلال الاطلاع والدراية بما يجب أن يكون خاصة عند إعداد نفقات الاستثمار العمومي ومن خلال العمل الميداني المباشر الذين يقومون به والمندرج في صلب هذه العملية، و امكانية قدرتهم على التوقع بمدى مساهمة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة تم تصميم وبناء استبيان وتوزيعه على العاملين في الهيئتين، حيث تم توزيع 50 استمارة واسترجعت 43 استمارة صالحة ويمكن تحليلها .

حيث ضمت أداة الدراسة الأجزاء الآتية:

أ- الجزء الأول: ويخص المعلومات الشخصية، وتم فيها تبيان: الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

ب- الجزء الثاني: وفيه محورين:

- محور أول: وهو التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي، واحتوى مقياس هذا المتغير على (17) عبارة، وتم عملها لمعرفة أهمية و واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية: 10 عبارات، وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية: 07 عبارات).
- محور ثاني: وهو ترشيد نفقات الدولة، وضم مقياس هذا المتغير (11) عبارة، وتم عملها لمعرفة مدى تأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي على ترشيد نفقات الدولة.

وقد صمم هذا الاستبيان بالشكل المغلق من أجل تحديد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، و تم التوزيع وفقا لمقياس ليكارت "Likert" الخماسي كالآتي:

(5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

2.2 الأسلوب الإحصائي للدراسة

لمعالجة بيانات الدراسة التي تم توفيرها وبغية تحقيق أهداف دراستنا، تم استغلال بعض المؤشرات الإحصائية الموجودة في البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار (23)، وهي:

- التكرارات و كذا النسب المئوية، بغرض وصف مفردات مجتمع الدراسة.
- المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية.
- معامل الارتباط ألفا كرونباخ Alpha Chronbach، للتأكد من ثبات استبانة الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون R، و معامل التحد R^2 ، بغرض تحديد نوع العلاقة وكذا قوتها بين المتغيرين، هذا بالإضافة الى إظهار نسبة من تباين المتغير التابع والتي يتم تفسيرها انطلاقا من التباين في قيم المتغير المستقل.
- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One Simple T-Test، بغرض ايضاح وجود اختلاف معنوي للمتوسط الحسابي للعينة عن قيمة ثابتة (القيمة المعيارية = 3).

3.2 ثبات أداة الدراسة

لهدف قياس مدى ثبات الاستبانة، تم الاستعانة بمعامل الارتباط الفا كرونباخ (Alpha Chronbach)، وهذا لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة بفقرات المحور المنتمية إليه، وذلك باستغلال عينة استطلاعية، والجدول التالي يبرز نتائج قياس صدق وكذا ثبات فقرات الاستبيان :

الجدول رقم (01) : نتائج إختبارثبات الاستبيان

المحور	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha Chronbach	النسبة المئوية
01	التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي	17	0.804	%80.40
02	ترشيد نفقات الدولة	11	0.851	%85.10
الاتجاه العام لأداة الدراسة		28	0.869	%86.90

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الثبات مرتفع، فقيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ تظهر عالية و هي بين (0.804) و (0.851)، ويتبين أيضا أن معامل الثبات الكلي مرتفع (0.869)، وهو ما

يعني أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات لكل محور، وهو ما يمكنه من أن يكون أداة قياس مناسبة يتم تطبيقها بثقة .

وتجدر الإشارة الى أنه قد تم التأكد المسبق من الصدق الظاهري للاستبيان بعرضه على مجموعة من المحكمين (اساتذة) .

4.2 اختبار طبيعة التوزيع

باستخدام Kolmogorov smirnov تم التأكد من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت قيم Kolmogorov smirnov L sig أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهو ما يتيح لنا تحليل الاستبيان باستعمال الاختبارات العلمية .

3. الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة

كل النتائج المتعلقة بالوصف الديموغرافي لعينة الدراسة تم تبسيطها كما يلي :

1.3 تصنيف أفراد العينة على أساس الجنس

يوضح الجدول رقم (02) نتائج توزيع العينة وفقا للجنس

الجدول رقم (02) : توزيع أفراد العينة على أساس الجنس

النسبة المئوية	التكرارات	البيانات الجنس
51.16 %	22	ذكر
48.84 %	21	أنثى
100 %	43	المجموع

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتضح من الجدول السابق أن التحليل الاحصائي الوصفي لهذه المفردات يعطي تفوق ليس بالكبير لعدد المستجوبين الذكور مقارنة بالمستجوبات الإناث، حيث كان عدد الأفراد الذكور 22 بنسبة 51.16 %، أما عدد الاناث فقد كان 21 بنسبة 48.84 % وهذا لعينة الدراسة، وهو ما يبرز التركيبة البشرية لعاملي الهيئتين .

2.3 تصنيف أفراد العينة على أساس السن

يوضح الجدول رقم (03) نتائج توزيع العينة وفقا للسن

الجدول رقم (03) : توزيع أفراد العينة على أساس السن

النسبة المئوية	التكرارات	البيانات
----------------	-----------	----------

السن		
من 25 إلى 34 سنة	02	% 04.65
من 35 إلى 44 سنة	22	% 51.16
من 45 إلى 54 سنة	15	% 34.89
أكثر من 55 سنة	04	% 09.30
المجموع	43	% 100

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن أكبر نسبة من فئة المستجوبين هي (51.16 %) وتعلق بالفئة العمرية من (35-44) ، ثم الفئة العمرية من (45-54) بنسبة (34.89 %)، تليها الفئة العمرية الأكثر من 55 سنة بنسبة (09.30 %) وتعتبر عن نسبة قليلة، بينما اضعف نسبة هي (04.65 %) للفئة العمرية من (25-34)، و بشكل عام يمكن القول واستنادا الى هذه المعطيات أن النسبة الغالبة العاملة بالهيئتين من الافراد تتراوح اعمارها من (35-44).

3.3 تصنيف أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (04) نتائج توزيع العينة وفقا للمستوى التعليمي

الجدول رقم (04) : توزيع أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00	% 00.00
متوسط	00	00	% 00.00
ثانوي	04	04	% 09.30
جامعي	39	39	% 90.70
المجموع	43	43	% 100

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن فئة الأفراد المستجوبين الغالبة هي التي تحوز مستوى جامعي، وقد بلغت نسبتها (90.70 %)، تليها فئة الأفراد المستجوبين التي تحوز مستوى ثانوي بنسبة (09.30 %) وهي نسبة ضعيفة، في حين يندم عدد الافراد المستجوبين الذين يحوزون مستوى ابتدائي و كذا متوسط، وتبرز هذه المعطيات المستوى الأكاديمي المكتسب الذي يتمتع به أفراد عينة الدراسة المستجوبين .

4.3 تصنيف أفراد العينة على أساس عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (05) نتائج توزيع العينة وفقا لسنوات الخبرة

الجدول رقم (05) : توزيع أفراد العينة على أساس عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 07 سنوات	11	25.58 %	
من 08 إلى 14 سنة	12	27.91 %	
من 15 إلى 21 سنة	10	23.25 %	
من 22 إلى 28 سنة	07	16.28 %	
أكثر من 28 سنة	03	6.98 %	
المجموع	43	100 %	

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن فئة الافراد المستجوبين الذين يحوزون خبرة مدتها من (08 الى 14 سنة) هي الفئة المتفوقة و بلغت نسبتها (27.91 %) ، تليها فئة الافراد المستجوبين الحائزين خبرة مدتها أقل من 07 سنوات بنسبة هي (25.58 %) ، ثم فئة الأفراد المستجوبين الذين يحوزون خبرة مدتها من (15 الى 21 سنة) بنسبة (23.25 %) ، ثم يلي كل ذلك فئتي الأفراد الحائزين خبرة من (22 الى 28 سنة) و (الأكثر من 28 سنة) بنسبتي (16.28 %) و (06.98 %) على التوالي، وتوضح هذه المعطيات عموما أن هناك توازن وتقارب في عدد سنوات الخبرة باستثناء أصحاب الخبرة الأكثر من 28 سنة .

4. تفسير وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص فقرات المحور الأول

ضم هذا المحور (17) عبارة، وقد أعدت بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع و أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية: 10 عبارات، وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملية: 07 عبارات)، وهذا باستخدام المعاملات أو المؤشرات الاحصائية اللازمة، وذلك لكل نوع من الوثائق، كما يلي:

1.4 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

احتوى هذا النوع من الوثائق كما بينا سابقا على 10 عبارات (فقرات) وقد تم إعدادها بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع وأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق .

و الجدول التالي يوضح لنا المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، بالإضافة لقيمة T، وكذا مستوى الدلالة المحسوب لعبارات (فقرات) وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية من المحور الأول، وهذا من أجل معرفة درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة نحو عبارات هذه الوثائق، حيث نجد النتائج الآتية:

الجدول رقم (06) : الاستجابات لأفراد عينة الدراسة نحو واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية .

الرقم	العبارات	N	المؤشرات الاحصائية (القيمة المعيارية = 3)		
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
01	يتم تدوين العمليات الجديدة من خلال مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) وفقا للتقرير حول الأولويات والتخطيط	43	3.12	1.123	4.365
02	يساهم التحكم في إعداد مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) في ضمان البداية السليمة لكل عملية .	43	4.48	0.889	2.615
03	دوما يضمن مقرر التفريد للعمليات الجديدة وجود الترميز السليم، رخص الالتزام و اعتمادات الدفع، وكذا خصائص العملية (محفظة البرنامج، البرنامج، البرنامج الفرعي، المحتوى المادي، الموقع... الخ)	43	3.71	1.235	4.127
04	اللجوء مرة واحدة إلى استعمال مقرر إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي (DR) والتحكم في إعداداته يضمن تصحيح رخصة الالتزام بشكل نهائي .	43	4.83	1.011	3.039
05	يساهم التحكم في إعداد مقرر إلحاق اعتمادات الدفع لعمليات الاستثمار العمومي (DC) في ضمان تمويل العمليات الجاري انجازها بشكل كاف .	43	2.76	0.957	-5.841
06	يساهم التحكم في إعداد مقرر إعادة الهيكلة أو التعديل (DM) في ضمان تعديل وتصويب عمليات الاستثمار العمومي باستثناء الأثر المالي .	43	4.23	0.962	3.209
07	يضمن التحكم في إعداد مقرر التحويل (DT) استمرار تنفيذ عمليات الاستثمار العمومي حتى بتغير الأمر بالصرف .	43	2.81	1.332	-0.532
08	يجنب التحكم في إعداد مقرر الإلغاء (DA) بقاء تسجيل عمليات استثمار عمومي دون جدوى .	43	3.15	0.886	7.988
09	عملية الترميز لمختلف العمليات تتم بشكل صحيح وتساهم في عملية التنزيل والتقييد السليم .	43	3.59	1.314	4.665
10	إعداد مختلف المقررات يتم بشكل سلس وفي الوقت المحدد بين مختلف الهيئات الادارية المعنية .	43	3.22	0.893	5.819
	مجموع وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية	43	3.590	0.896	4.212

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة المدروسة يوافقون على ما جاء حول واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية ، و ذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.590 بانحراف معياري مقدّر بـ 0.896 الذي يبين وجود تشتت ضعيف، مما يدل أو يعبر عن تمركز في الاجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (4.212) والقيمة الاحتمالية $P\text{-Value (Sig.)}=0.000$ المصاحبة لها اقل من 0.05 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، ويمكن تفسير ذلك بأن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية يتم بشكل مقبول و صحيح، كما تظهر أهميته بالنسبة لتنفيذ نفقات الاستثمار العمومي بشكل خاص و نفقات الدولة ككل بشكل أكثر رشادة.

2.4 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية

احتوى هذا النوع من الوثائق كما بينا سابقا على 07 عبارات (فقرات) وقد تم إعدادها بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع وأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق .
و الجدول التالي يوضح لنا المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، بالإضافة لقيمة T، وكذا مستوى الدلالة المحسوب لعبارات (فقرات) وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية من المحور الأول، وهذا من أجل معرفة درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة نحو عبارات هذه الوثائق، حيث نجد النتائج الآتية:

الجدول رقم (07) : الاستجابات لأفراد عينة الدراسة نحو واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية.

الرقم	العبارات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
01	مقرر التفريد المعد والموقع من طرف مسؤول النشاط دوما يأخذ بعين الاعتبار بملف النضج كاملا وكذا ملف الصفقة العمومية	43	3.49	1.140	3.265	0.002
02	التحكم في إعداد هذه الوثائق يضمن تنفيذ الاعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات بشكل كلي	43	2.57	1.173	-3.465	0.000
03	حوار التسيير الذي يجري عادة بين مسؤولي الأنشطة و مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لا يستدعي جلسات عديدة لمختلف العمليات	43	2.97	1.110	-0.354	0.000
04	الأغلبية من العمليات تأخذ الرأي بالمطابقة من مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وكذا مصالح الرقابة الميزانياتية	43	3.71	0.962	4.390	0.000
05	نادرا ما توجد طلبات من مسؤولي الأنشطة تهدف إلى تعديل مقرر التسجيل (إعادة تقييم)	43	4.48	0.809	5.264	0.000
06	عملية الترميز لمختلف العمليات في هذا المستوى تتم بشكل صحيح وتساهم في عملية التنزيل والتقييد السليم .	43	4.60	0.963	2.242	0.000
07	إعداد مختلف الوثائق في هذا المستوى يتم بشكل سلس وفي الوقت المحدد بين مختلف الهيئات الادارية المعنية .	43	3.49	1.308	0.714	0.001
	مجموع وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية	43	3.616	0.912	0.924	0.000

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة المدروسة يوافقون على ما جاء حول واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية، و ذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.616 بانحراف معياري مقدّر بـ 0.912 الذي يبين وجود تشتت ضعيف، مما يدل أو يعبر عن تمركز في الاجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (0.924) والقيمة الاحتمالية (Sig.)=0.000 P-Value المصاحبة لها اقل من 0.05 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تفسير ذلك بأن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية يتم بشكل مقبول و صحيح، كما تظهر أهميته بالنسبة لضمان وكذا المساهمة في تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي خاصة على المستوى المحلي.

5. تفسير وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص فقرات المحور الثاني

ضم هذا المحور (11) عبارة، وقد أعدت بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة، وهذا باستخدام المعاملات أو المؤشرات الاحصائية اللازمة، كما يلي:

الجدول رقم (08) : الاستجابات لأفراد العينة الدراسية نحو عبارات ترشيد نفقات الدولة .

الرقم	العبارات	المؤشرات الاحصائية (القيمة المعيارية = 3)			
		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T مستوى الدلالة
01	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في الحصول على انتاجية أعلى بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف	43	3.28	1.135	8.177
02	يساعد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تحقيق التوازن بين النفقات العامة و الموارد العامة للدولة	43	2.85	1.311	-1.117
03	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في ضبط مقدار نفقات الدولة بدقة	43	4.38	0.837	0.999
04	يضمن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في إتباع مبدأ الأولوية لانجاز مشروعات ذات أهمية أكبر للاقتصاد الوطني على حساب المشروعات الأقل أهمية	43	2.65	1.013	-5.662
05	يفيد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توجيه النفقات العامة نحو تحقيق المنفعة العمومية على حساب المنفعة الخاصة	43	4.97	0.816	1.512
06	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توفير الجهد والوقت لتسيير عمليات جديدة	43	3.51	1.313	3.210
07	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توفير المعلومات المالية خاصة ورفع درجة الشفافية	43	3.45	1.235	5.996
08	يساعد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تحديد أدوار التسيير بدقة وتعزيز المساءلة لجميع الفاعلين	43	3.07	1.028	0.941
09	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تسهيل عمل الأجهزة الرقابية و تفعيل دورها	43	3.37	1.220	3.246
10	يضمن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في حماية الأموال العمومية .	43	3.02	1.067	5.460
11	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في الرفع من كفاءة الادارة المالية وتوفير البيئة الملائمة لاستغلال الخبرات البشرية	43	3.84	1.063	6.074
	مجموع ترشيد نفقات الدولة	43	3.490	0.988	3.654

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة المدروسة يوافقون على ما جاء حول مدى مساهمة التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة، وذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.490 بانحراف معياري مقدّر بـ 0.988 الذي يبين وجود تشتت ضعيف، مما يدل أو يعبر عن تمركز في الاجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (3.654) والقيمة الاحتمالية $P\text{-Value (Sig.)}=0.000$ المصاحبة لها اقل من 0.05 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، ويمكن تفسير ذلك بأن ترشيد نفقات الدولة يمكن ان يتحقق من خلال ما جاء في فقرات هذا المحور والتي تبرز مدى مساهمة التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة .

6. اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات وهذا عند مستوى الدلالة 5% ، ويتطلب الأمر هنا استغلال بعض المؤشرات الاحصائية اللازمة، و من معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحديد R^2 يمكن التأكد بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) عند مستوى معنوية 0.05 ومعرفة اتجاهها و قوة التأثير للمتغير المستقل فيها على المتغير التابع، كما يتم صياغة نموذج العلاقة بين المتغيرين.

1.6 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تم التحقق و الاثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحديد R^2

الجدول رقم (09) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	المعاملات A	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)
الثابت			21.481	5.236	0.000
التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية	0.456 ^a	0.213	0.981	4.960	0.000

المصدر: مخرجات من البرنامج spss استنادا إلى إجابات مفردات العينة

a: ترشيد نفقات الدولة

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ($R=0.456$) و القيمة الاحتمالية $P\text{-Value (Sig.)}=0.000$ الموافقة لها اقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو يعني وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضا يتبين أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.213$) ، وهذا يفسر أن 21.3% من التغيرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية (المتغير المستقل) و 78.70% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمزنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: Y و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية بالرمز: X ، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي: $Y=21.481+0.981X$ ، وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه " : توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة " مقبولة .

2.6 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تم التحقق و الاثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحديد R^2

الجدول رقم (10) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	المعاملات A	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)
الثابت			28.410	6.214	0.000
التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية	0.311 ^a	0.118	1.091	5.510	0.000

a: ترشيد نفقات الدولة المصدر: مخرجات من البرنامج spss استنادا إلى إجابات مفردات العينة

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ($R=0.311$) و القيمة الاحتمالية $P\text{-Value (Sig.)}=0.000$ المصاحبة لها اقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يرمز الى وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضا يتبين أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.118$)، وهذا يفسر أن 11.8% من التغيرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية (المتغير المستقل) و 88.20% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمزنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: Y و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية بالرمز: X، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي:

$$Y = 28.410 + 1.091X$$

وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه " : توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة " مقبولة .

3.6 اختبار الفرضية الرئيسية

تم التحقق و الاثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحديد R^2

الجدول رقم (11) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	المعاملات A	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)
الثابت			20.436	7.289	0.000
التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي	0.503 ^a	0.238	0.968	6.668	0.000

a: ترشيد نفقات الدولة المصدر: مخرجات من البرنامج spss استنادا إلى إجابات مفردات العينة

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ($R=0.503$) و القيمة الاحتمالية ($P\text{-Value (Sig.)}=0.000$) المصاحبة لها اقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يرمز الى وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضا يتبين أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.238$)، وهذا يفسر أن 23.8% من التغيرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و 76.20% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمزنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: Y و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي بالرمز: X، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي: $Y= 20.436+0.968X$ ، وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه " : يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة " مقبولة .

IV- الخاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي :

- لنفقات الاستثمار العمومي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف المصلحة العامة بالنسبة للدولة، وهي بمثابة تجسيد للسياسات العمومية المحددة مسبقا من طرف الحكومة .
- مواكبة للإصلاح الميزانياتي في الجزائر ابتداء من ميزانية سنة 2023 ولنجاح تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي، تحتاج هذه العملية إلى وجود وثائق تسيير ميزانياتي ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية الخاصة بها .
- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي لها صلة بترشيد النفقات العامة وكذا تطبيق لمعايير الشفافية الدولية ذات الصلة بالمالية العامة .
- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي تتمثل في وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية، و وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية .
- لعملية الترميز أهمية كبيرة بالنسبة لنفقات الاستثمار كونها تساهم في التسجيل السليم لمختلف العمليات، و تحديد المسؤوليات بدقة .
- تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة للدولة إلى توفر مجموعة من العناصر والمتطلبات، أهمها: التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، توجيه النفقات العامة نحو النفع العام، التحديد

الدقيق لوقت ومقدار النفقة، توافر المعلومات المالية و آليات رقابية فعالة، توفر بيئة ملائمة و كفاءة في الإدارة المالية للدولة .

- أظهرت نتائج الدراسة أن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية يتم بشكل مقبول و صحيح لدى أغلب العاملين بهيئتي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة، كما تظهر أهميته بالنسبة لتنفيذ نفقات الاستثمار العمومي بشكل خاص و نفقات الدولة ككل بشكل أكثر رشادة .

- أظهرت نتائج الدراسة أن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية يتم بشكل مقبول و صحيح لدى أغلب العاملين بهيئتي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة، كما تظهر أهميته بالنسبة لضمان وكذا المساهمة في تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي خاصة على المستوى المحلي.

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية، كما توجد هناك علاقة تأثير موجبة بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغيرات المستقلة) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع)، وهو ما يعني أن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يساهم فعلا في ترشيد نفقات الدولة .

وأهم الاقتراحات هي :

من خلال ما وقفنا عليه عند اجراء الدراسة الميدانية خاصة، ومن أجل تفعيل ترشيد نفقات الدولة أكثر ، وكذا تفعيل التحكم أكثر في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي والتي تدخل ضمن ما جاء به الإصلاح الميزانياتي الجديد، وبحكم ضرورتها في تنفيذ نفقات الدولة، فإنه يستحسن القيام بـ:

- محاولة تخفيف التشعب في الوثائق العديدة وإيجاد نماذج أكثر شمولية .
- عمل دورات تكوينية مكثفة لجميع العاملين تكون فيها نماذج تطبيقية حية لمختلف العمليات .
- ضبط ملفات النضج للعمليات بدقة حتى يتم تجنب وجود مشاكل تعيق عملية التنفيذ، وتجنباً أيضاً لإعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي أو إعادة هيكلتها، مع تحميل المسؤولية للمتسببين في ذلك.
- ضرورة تحديد مهام مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بدقة و نفس الأمر بالنسبة للمراقب الميزانياتي أثناء إعداد مختلف العمليات وتنفيذها.
- التقيد بالوقت الزمني اللازم أثناء إعداد مختلف الوثائق وتحديد المسؤوليات بدقة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

V- المراجع

- (1) أم كلثوم بن موسى، و نبوية عيسي. (2016). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، 02(02)، الصفحات 174-198.
- (2) براهيم خناطلة، و نادية خلفه. (2020). ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، 07(01)، الصفحات 551-574.
- (3) حامد عبد المجيد دراز. (1999). مبادئ المالية العامة. عمان-الأردن: دار صفاء للنشر.
- (4) راضية دنان. (2015-2016). الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر 1990-2014- أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03- الجزائر.
- (5) زينب حسين عوض الله. (1998). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- (6) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010 -أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03 - الجزائر.
- (7) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010 -أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03- الجزائر.
- (8) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010 -أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03- الجزائر.
- (9) قانون عضوي رقم 15-18 المادة 28. (02, 09, 2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- (10) قانون عضوي رقم 15-18 المادة 29. (02, 09, 2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- (11) قانون عضوي رقم 15-18 المادة 30. (02, 09, 2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- (12) محمد ساحل. (2020). أسس الموازنة العامة للدولة. عمان-الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- (13) محمد عباس محرز. (2003). إقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

- 14) مرسوم تنفيذي 20-354 المادة 08. (30 11, 2020). الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. الجريدة الرسمية للعدد رقم 73 المؤرخ في 06-12-2020.
- 15) مرسوم تنفيذي رقم 20-403 المادة 03. (29 12, 2020). الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. الجريدة الرسمية للعدد رقم 80 المؤرخ في 29-12-2020.
- 16) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023 (المادة 22). (11 01, 2023). الذي يحدد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- 17) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023 (المادة 23). (11 01, 2023). الذي يحدد كفاءات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- 18) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023 (المادة 28). (11 01, 2023). الذي يحدد كفاءات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- 19) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (06 03, 2023). الذي يحدد كفاءات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.
- 20) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (06 03, 2023). الذي يوضح كفاءات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.
- 21) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (06 03, 2023). الذي يوضح كفاءات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.